مجـــلة

الدراسات الاجتماعية

مجلة علمية محكمّة تصدر عن جامعة العلوم والتكنولوجيا- اليمن

العدد الأول يناير - يونيو 1996م

في هذا العدد

- مدى فهم طلبة المرحلة الثانوية والجامعية لبعض المفاهيم العلمية.	أ.د. داود عبدالملك الحدابي
- السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات في اليمن خلال الفترة 90-94م.	د. مطهر عبدالعزيز العباسي
- سياسات الاستقرار الاقتصادي بين الطموح النظري وإشكاليات التطبيق.	د. محمد أحمد الأفندي
- السياسات البديلة وقطاع التصنيع في الجمهورية اليمنية.	د. يحيى يحيى المتوكل
- الشاهد الشعري في تفسير الشوكاني.	د. علي غالب المخلافي

الشاهد الشعري في تفسير الشوكاني

د/ علي محمد غالب المخلافي
كلية الآداب – جامعة صنعاء

الشعر ديوان العرب وسجل حياتهم الزاخر بالأحداث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والروحية، لقد كان للشعر أثر السحر في نفوس العرب، وتحدثنا الروايات عن قصص مختلفة عن أثر الشعر في الحياة العربية، وعن مكانة الشاعر في العصر الجاهلي ومدى اهتمام القبائل بشعرائها النابهين (١)، وفي الأثر المشهور المنسوب إلى الرسول عليه الصلاة والسلام ما يشير إلى سطوة الشعر الروحية " إن من البيان لسحرا ".

لم يقتصر أثر الشعر في حياة العرب على بعض جنباتها، بل امتد إلى جهات مختلفة، ومنها الحياة اللغوية، فقد وجدنا علماء اللغة بعد ظهور الإسلام يتخذون من الشعر مصدراً أساسياً يحتكمون إليه في تقعيد العربية، ويحكمونه في كل قاعدة نحوية، إضافة إلى العناية بألفاظه وجعلها أساساً لتحديد كثير من المعاني الدلالية للألفاظ التي ظهرت بظهور القرآن الكريم.

ولم يكن اللغويون وحدهم المعنيين بأمر الاهتمام بالشعر في مجال الاستشهاد بل إن المفسرين عنوا به قبل ذلك ، وكانت دراسة القرآن الكريم أحد العوامل التي استحثت همة المفسرين للعناية بالشعر.

ذلك أن العلماء شعروا بحاجتهم إلى الشعر العربي للاستعانة به في فتح مغاليق الألفاظ والأساليب الموجودة في القرآن الكريم والأحاديث النبوية، فأكبو عليه يدونونه ويحفظونه ويدرسون أساليبه ومعانيه وما يدور فيه من ذكر لأيام العرب ووقائعها(٢).

وفي الرواية المنسوبة إلى ابن عباس ما يشير إلى مكانة الشعر في الحياة الأدبية واللغوية." فقد ذكر أن ابن عباس كان يسأل عن معنى اللفظة في القرآن ، فيفسرها ويستشهد على ذلك بأبيات من الشعر العربي، وكان يقول : الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا الحرف الذي أنزله الله بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها لمعرفة ذلك منه" (٣) "كما نسب إليه قوله : إذا أشكل عليكم شيء من القرآن فارجعوا فيه إلى الشعر فإنه ديوان العرب " ونكتشف من هذه الآثار مدى اهتمام اللغويين والمفسرين بالشاهد من الشعر الذي يوثق القاعدة ويكشف عن دلالة اللفظ كما وردت في اللسان العربي.

وإذا ما أجال الباحث نظره في مؤلفات التفسير واللغة والنحو والتاريخ والأدب والجغرافيا ..... الخ فسيجد صحة ما نذهب إليه من هذا التأثير الذي امتد إلى جوانب مختلفة في الحياة العربية.

والبحث الذي بين أيدينا معنى بالحديث عن الشاهد الشعري من خلال كتاب من أهم كتب التفسير التي اعتمدت على اللغة في التفسير القرآني وهو كتاب الإمام الشوكاني (فتح القدير) وسوف نحاول في هذا البحث تتبع الشاهد الشعري من خلال هذا التفسير لمعرفة مدى استفادة المفسرين من الشعر في مجال توضيح الدلالات، والأسس التي تم في ظلها الاستشهاد بالشعر في التفسير واعتماده الواضح على هذا المصدر الذي يأتي في مقدمة مصادر الاحتجاج اللغوي ، ذلك أن شواهد الشعر عنده تربو على ألفي شاهد، وهو رقم يندر أن يحتوي عليه أكبر المصادر النحوية . ويمكن من خلال كثرة الاستشهاد بالشعر في هذا التفسير، تتبع هذه الظاهرة وطرد بعض جزئياتها على كتب التفسير بصورة عامة.

وسوف نخرج في هذا المقام على التقليد الشائع لدى بعض الباحثين ونترك الحديث عن حياة الشوكاني العلمية والعامة ، ونلج باب البحث دون المقدمات التي لا تضيف شيئا إليه (٤).

وقد اقتضى استقراء الشواهد في التفسير والتصنيف المنهجي أن نفصل الحديث في اتجاهين :

الاتجاه الأول : ينصرف إلى النظر في الشاهد من جهته (الخارجية).

ويتناول مسائل التوثيق التي تشمل النسبة والرواية والأوزان ، والتصحيف والتحريف والتكرار ....الخ.

الاتجاه الثاني : و ينصرف إلى النظر في الشاهد من جهة (وظائفه) المختلفة ويشمل ذلك مسائل أسس ظاهرة الاستشهاد في هذا التفسير وأنواع الشواهد ومستويات الاستشهاد والشاهد والدلالة وأخيرا منهج الشوكاني في الاستشهاد والنتائج العامة والخاصة.

القسم الأول : *توثيق الشاهد الشعري :*

يجد المتتبع لنسبة الشاهد الشعري في تفسير الشوكاني، أن هذه الشواهد بعضها جرت نسبتها الى أصحابها، وبعضها خال من النسبة، وقد بلغ ما أحصيته من الشواهد المنسوبة اثنين وثلاثين وخمسمائة شاهد ، وهو عدد يبدو قليلا إذا ما قيس بمجموع الشواهد في التفسير. بيد أن نسبة الشاهد يعتريها شيء من الخطأ أحيانا كما أن الشاهد أحيانا قد تكون نسبته عامة، وهي نسبة قد لا تفيد المتعجل في قراءته ، ومن أمثلة ذلك ما نجده أحيانا في التفسير من هذه العبارات : قال الهذلي ، قال بعض بني عقيل ، قال شاعر من خزاعة ... الخ.

أما الشواهد التي نسبت إلى غير أصحابها خطأ فقد لاحظنا أمثلتها في التفسير ومن ذلك : البيت الذي أورده الشوكاني في أول سورة النور شاهدا على معنى (السورة) وهو :

ألم تر أن الله أعطاك سورة ترى كل ملك دونها يتذبذب (٣/٤)

فقد نسبه إلى زهير، والصحيح أن البيت للنابغة، ورد في إحدى اعتذارياته المشهورة (الديوان / ٧٣).

وهناك شاهد آخر نسبة الشوكاني إلى امرئ القيس وهو :

هلا سألتِ الخيل يا ابنـــة مالك إن كنت جاهلة بما لم تعلمي (٨٤/٤)

ومعلوم أن البيت هو لعنترة، العبسي ورد في معلقته.

ومن الشواهد التي وقع الخطأ في نسبتها في التفسير قول الشاعر :

جوانح قد أيقـــن أن قبيـــله إذا ما التقى الجمعان أول غالب

(٣٢٢/٢)

نسب هذا البيت لعنترة، والصحيح أن البيت للنابغة في قصيدته التي مطلعها :

كليني لهم يا أميمـــة ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب (الديوان / ١٤)

وإذا ما مضينا في مقارنة الشواهد بالمصادر الشعـــرية فإن من الممكن اكتشاف كثير من الأخطاء في النسبة ، وهي مسألة محوجة إلى بحث كامل نظرا لكثرة الشواهد في هذا التفسير.

ومن الملاحظات التي يصادفها الباحث في الشواهد ما نجده من تأرجح في نسبة الشاهد لأكثر من شاعر ، فقد ورد عند تفسير معنى كلمة (المسحرين) قول الشاعر :

فإن تسألينا فيم نحن فإننـــا عصافير من هذا الأنام المسحر (١١٢/٤)

أن هذا البيت منسوب لامرئ القيس أو لبيد، ولم يحقق الشوكاني في صحة النسبة إلى أحدهما.

وجدير بالملاحظة هنا أن الشوكاني لا يتحمل كامل الخطأ في النسبة وذلك لأنه استقاها من مصادره التي اعتمد عليها وأبقى عليها كما هي.

فقد وردت الشواهد التي سقناها هنا في كل من القرطبي ٣٩/٨ وفي تفسير النحاس والطبري. وحينما عمد الشوكاني إلى الأخذ من تلك المصادر لم يكترث بمسألة التحقيق في تلك النسبة، ولا نعلم كيف غابت عنه نسبة أبيات ذائعة كتلك التي سقناها وأكثر من ذلك انه خلط الكلام الذي نقله من المفسرين ووقع نتيجة لذلك شيء من الاختلال في بعض المسائل كما سنلاحظ لاحقاً.

ولعل انصراف الشوكاني عن مسألة النسبة كان ناتجا عن اعتماده المطلق على مصادره أوّلا، ولأن الاستشهاد بالشعر إنما تم وفق المعايير الزمانية والمكانية التي رسمها اللغويون ثانيا.

وربما كان ذلك سببا نتج عنه ورود ثلاثة أرباع الشواهد غير منسوبة في هذا التفسير.

أما المسألة الثانية المتصلة بتوثيق الشاهد الشعري فإنها تتعلق بالرواية.

ويجد المستقري لهذه المسألة أنها تفترق كثيرا عن ما ظهر في كتب اللغة، وبخاصة المعجمات العربية، وأبرز مظاهر ذلك الافتراق مانجده في المعاجم من اختلاف كبير في رواية الشاهد أحيانا.

ففي معجم لسان العرب نجد أن الشواهد التي تكرر الاستشهاد بها في بعض المواد اللغوية جاءت في كل مادة برواية مختلفة وهذا الاختلاف متعدد يبدأ من الحرف الواحد إلى الكلمة والجملة والشطر الكامل أحيانا (٥).

أما في تفسير الشوكاني فإن الصورة بدت مختلفة قليلا، إذ لم نجد ظاهرة اختلاف رواية الشاهد بارزة، ولعل ذلك ناتج عن عدم تكرار الشواهد بصورة كبيرة.

لقد قمنا بمقارنة الشواهد المنسوبة إلى حسان بن ثابت في التفسير بديوانه الشعري لمعرفة مدى اختلاف الرواية، وكان بحمل ماعثرنا عليه يشير إلى صحة القول السابق وهو عدم اختلاف رواية الشاهد الشعري في التفسير بقدر كبير.

وقد وجدنا بعد الاستقراء أن هناك عددا من الشواهد متفق الرواية في كل من الديوان والتفسير (٦)، وهناك عدد آخر من الشواهد وقع الاختلاف في روايته بينهما، إما في الأحرف، أو في الكلمات، فمن ذلك مثلا، الشاهد الذي أورده لتفسير معنى (روح القدس)

وجبريل أمين الله فينا وروح القدس ليس به خفاء (١/١١٠)

روى في الديوان :

وجبريل أمين الله فينا وروح القدس ليس له كفاء (٧٥)

والشاهد الثاني ورد في التفسير برواية :

فإما يثقفن بنى لؤي جذيمة إن قتلهم دواء (١/١٩٠)

ورواية الديوان هي :

فإما تثقفن بنو لؤي جذيمة إن قتلهم شفاء (٧٦)

والشاهد الثالث ورد في التفسير برواية :

فدع هذا ولكن من لطيف يؤرقني إذا ذهب العشاء (٢/٢٧٩)

ورواية الديوان :

فدع هذا ولكن مالطيف يؤرقني إذا ذهب العشاء (٢/٢٧٩)

والشاهد الرابع ورد في التفسير برواية :

أوردتموها حياض الموت ضاحية فالنار موعدها والموت لاقيها (٢/٤٨٨)

روى في الديوان :

أوردتموها حياض الموت ضاحية فالنار موعدها والقتل لاقيها (٢٠٥)

والشاهد الخامس ورد في التفسير برواية :

وقـــريش تحول منكم لواذاً لم تحافظ وجف منها الحلوم

(٤/٥٨)

ورواية الديوان :

وقريش تلوذ منا لواذاً لم يقيموا أو خف منها الحلوم (٩٢)

وأورد محققو الديوان رواية أخرى للشاهد منقولة عن سيرة ابن هشام وهي :

وقريش تفر منا لواذاً أن يقيموا وخف منها

الحلوم (٩٢)

والشاهد السادس ورد في التفسير برواية :

عرفت ديار زينب بالكثيب كخط الوحى في الورق القشيب (٥/

٣١٨)

وفي الديوان :

عرفت ديار زينب بالكثيب كخط الوحى في الرَق القشيب (٣٤)

وذكـــر محقق الديوان رواية أخـــرى نقلا عن الشواهد الكبرى للعيني وردت فيها كلمة (ورق) بدل (الرَق) (٣٤).

ويتضح من خلال هذه الأمثلة أن الاختلاف في الرواية يتنوع بين إختـلاف في بعض الحروف وفي بعض الكلمات ، وهو اختلاف لايترتب عليه غالبا أثر في المعنـى، فيما عدا بعض الشواهد.

ومن ذلك قوله :

فإما يثقفن بني لؤي جذيمة إن قتلهم دواء

وهذه رواية التفسير

وفي الديوان :

فإما تثقفن بنو لؤي جذيمة إن قتلهم شفاء

فاختـــــلاف الروايتين يترتب عليه اختلاف واضح في المعنى إذ أن رفع كلمة (بنـي) ونصبها يجعل من جذيمة فاعلا ومفعولا دون مرجح للمعنى المراد .

وإذا راجعنا السياق التاريخي سنجد أن جذيمة هـم الذيـن أوقـع بهـم النبـي (ص) يـوم المريسيع.

ويريد الشاعر أن يقول : إن بني لؤي إذا لقوا حي جذيمة فإن قتلهم إياهم شفاء لما في الصدور.

فبنو لؤي فاعل (تثقفن) و (جذيمة) بمفعول به (الديوان ٧٧).

ونلاحظ أن الرواية في التفســـير قد عكست المعنى المراد، وذلك حينما جعلـت مـن (جذيمة) فاعلا وبني لؤي (مفعولا) ، وهذه مسألة تؤكد مدى مايترتب على تغـير الروايـة من اختلاف في المعنى أحيانا.

ومن الشواهد التي يترتب على اختلاف روايتها اختلاف المعنى الشاهد التالي، الذي روى بروايتين، رواية التفسير :

فدع هذا ولكن من لطيف يؤرقني إذا ذهب العشاء

ورواية الديوان :

فدع هذا ولكن مالطيف يؤرقني إذا ذهب العشاء

ففي الرواية الأولى تؤدي (من) معنى الاستفهام عن من سيحمي الشاعر من هذا الطيف. والرواية الثانية تحمل (ما) معنى الاستفهام الإنكاري – المستنكر لزيارة الطيف المؤرقة في هذا الوقت.

وهكذا نلحظ أن هذا النوع من الاختلاف ربما أفضى الى اختلاف في المعنى، وهو أمر فقهه الأولون جيدا، ولكن رواية الشعر بالمشافهة ردحا طويلا جعلت منه عرضة لكثير من التغيير ، فضلا عن الكتابة التي اعتراها كثير من التصحيف – فكان ذلك عاملا من عوامل اختلاف الرواية (٧).

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن بعض الشواهد التي نسبت إلى حسان بن ثابت في التفسير لم نجد لها أثرا في ديوانه (٨).

وهذا أمر يشير إلى أن المحققين لدواوين الشعراء ربما فاتهم شيء من أشعارهم نظرا لصعوبة الاطلاع على المصادر الكثيرة التي تحوي أشعارا لهم، وهي مصادر قد تكون بعيدة الصلة بميدان الأدب والشعر واللغة.

وهناك احتمال ثان يتمثل في أن هذه الشواهد التي لم نعثر عليها في ديوان الشاعر ربما كانت نسبتها إلى الشاعر عن طريق الخطأ، وهي مسألة يصعب القول الفصل فيها هنا، لحاجتها إلى إعادة تحقيق تلك الأبيات واستقرائها في المظان المختلفة، قبل الوصول إلى حكم فاصل في نسبتها إلى الشاعر.

ويلاحظ من يستقرى شواهد الشعر في تفسير الإمام الشوكاني أن بعض تلك الشواهد ورد مكررا في مواضع مختلفة، فما أسباب ذلك التكرار، وما أثره في اختلاف رواية الشاهد؟

أما أثره في إختلاف الرواية فقد أشرنا من قبل إلى أن التكرار ربما كان سببا في اختلاف رواية الشاهد ، وذلك إما بسبب تعدد المصادر بين يدي المؤلف، أو بسبب اعتماده على محفوظه من الأشعار دون عرض مايحفظ على المصادر.

بيد أنا لم نجد في الشواهد التي تكررت في هذا التفسير وقوع اختلاف في روايتها بين أكثر من مكان، وإنما وردت برواية واحدة في جميع المواضع المكررة فيها، وربما كان ذلك مرجعه إطلاع الشوكاني ودقة محفوظاته من الشعر العربي.

أما أسباب تكرار الشاهد فإنه يعزى إلى حاجة المفسر إلى الشاهد في مناسبات مختلفة، ويختلف الاستشهاد به في كل موضع.

فالشاهد قد يكون لدلالة لفظية، أو قاعدة نحوية، أو ظاهرة لهجية، أو قراءة قرآنية، أو قضية بلاغية .... الخ. وقد يجد المفسر في الشاهد الواحد عددا من تلك المسائل فيورده في المناسبة التي تحتاج إلى التكرار.

ولابأس من ضرب أمثلة على ذلك.

فقد ورد الشاهد المنسوب إلى جرير وهو قوله :

لما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشّع

في موضعين :

الأول : للاستشهاد به على معنى لفظ (خشع) في قوله تعالى : ﴿ وخشعت الأصوات للرحمن فلا تسمع إلاّ همسا ﴾

وقد فسر اللفظ بمعنى الخضوع وبمعنى السكوت ، والشاهد الشعري لتأكيد المعنى الثاني وهو أن الخشوع هنا بمعنى السكوت (٣٨٧/٣).

أما الموضع الثاني الذي ورد فيه الشاهد فهو مقام الإستشهاد به على صورة بلاغية، وذلك عند تفسير قوله تعالى :﴿ فما بكت عليهم السماء والأرض﴾

وعدم بكاء السماء والأرض هنا هو بمعنى : أنه لم يصب بفقدهم وهلاكهم أحد من أهل السماء ولا من أهل الأرض، وكانت العرب تقول عند موت السيد منهم : (بكت له السماء والأرض) أي عمّت مصيبته (٥٧٥/٤).

ووجه ورود الشاهد السابق في هذا المقام هو إسناد التواضع إلى سور المدينة والجبال الخشّع، كما أسند البكاء إلى السماء، وهو باب واسع في البلاغة العربية أشتهر بالمجاز العقلي.

ومن الشواهد التي وقع فيها التكرار قول الشاعر :

ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح

فقد استشهد به مرة على معنى لفظ (يتضرعون) في قوله تعالى :﴿ لعلهم يتضرعون﴾ (١١٦/٢)

ومرة ثانية استشهد به على قاعدة نحوية، وذلك عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم﴾

حيث قرأ الحسن بضم الزاي، ورفع (قتل) وخفض (أولادهم) ورفع شركاؤهم، على أن (قتل) نائب فاعل ، ورفع (شركاؤهم) بجعله فاعلا لفعل محذوف تقديره (زينه شركاؤهم) وهو جواب لسؤال مقدر (١٦٥/٢)

وهذا المحذوف الذي تدل عليه قرينة السؤال المقدر وارد في لسان العرب وأساليبهم، بدليل هذا الشاهد حيث يقدر (ضارع) فاعل لفعل محذوف تقديره (يبكيه)، وقد جعل البلاغيون هذا السؤال المقدر قرنية من القرائن الدالة على الحذف (٩).

كما جرى الاستشهاد بالبيت مرة ثالثة على قاعة نحوية وذلك عند تفسير قوله تعالى : ﴿ يوم ينفخ في الصور عالم الغيب والشهادة﴾

والدليل على جواز الرفع بفعل مقدر هو الشاهد السابق حيث قدر (يختبط) فاعل لفعل محذوف تقديره (يبكيه يختبط).

وهكـذا نجد أن للتكرار وظائف دلالية ونحوية مختلفة يؤديها الشاهد في المناسبات التي تحتاج فيها قضية ما تأكيدا.

بيـد أنّ الملاحظ أن الشواهد التي وقع تكرارها لم تكن كثيرة على النحو الذي نجده في مصادر أخرى كالمعجمات العربية ، وإنما وقع التكرار بنسبة ضئيلة، وكانت الشواهد النحوية أكثر تكرارا.

ومما هو بسبب من قضية التوثيق للشاهد الشعري في تفسير الشوكاني ماوقع في بعض الشواهد من أخطاء في الوزن الشعري.

ذلك إنا عثرنا على جملة من الشواهد لايستقيم وزنها على بحر واحد :

((أنظر (جـ١) ٥٤،٨٨،١٣٤، (جـ٣) ٤٩،٢٥٠،٣٢١،٣٤٤، (جـ٤) ٨٦،٢٠٤،٢٧٠،٥٠٦، (جـ٥) ١٢٠،١٢١،١٣٣،١٦١، ٢٧٥،٣٠١،٣٤٦،٣٤٧،٤٨٦،٥١٢،٥١٩))

وقد نظرنا في أسباب عدم استقامة الأوزان فوجدنا أنها ترجع في جملتها إلى وقوع التصحيف والتحريف الناشيء من أسباب عديدة.

وفيما يلي بعض الأمثلة التي توضح ذلك.

روى بيت ذي الرمة على الصورة التالية :

حتى إذا ما انجلى عن وجهه فلق هادئة في أحريات الليل

منتصب(د/٥١٩)

ولايستقيم الشطر الثاني على (مستفعلن فاعلن)

وقد نشأ هذا الإعوجاج من كلمة (هادئة) التي صوابها ((هاديه)) (٩٢) وقد رويت كلمة ((انجلى)) في الديوان بلفظ (جلا)(٩٢).

وروى بيت النابغة :

ونلاحظ اختلافات أخرى بين التفسير والديوان :

فكلمـــة (دحيض) هي في الديوان (دخيس)، وفسرت بأنها الكثير المتداخل (الديوان 16)، والدحيض في اللســـان بمعنى اللحم.

أما كلمـــة (نازلها) فقد صحفت، وصوابها (بازلها) الديوان (16)، (والبازل): النـــاب، (والقعو): هو الذي فيه البكرة إذا كان من خشب (الديوان 16)

وورد شاهد آخر بالرواية الآتية :

لقد كان قبل لقائكم ذامرة عندي لكل مخاصم ميزانه (486/5)

والتفعيـــلة الأولى لاتستقيم على (متفاعلن) الكامل وذلك بسبب زيادة الـــلام في (لقـد كان)، وهي مزيدة خطأ.

وهناك شاهد آخر روي :

متى نقرع بمروءتكم نسوكم ولم يوقد لنا في القدر نار (486/5)

والبيت من (الوافر)، ولكن لفظ (بمروءتكـم) لايستقيم على (مفـاعلتن) بسبـــب الباء التي زيدت خطأ

وروي قول الشاعر :

حياك ود فإن لايحل لنا لهو النساء وإن الدين قد غربا (301/5)

والبيت من البسيط، ولكن لفظ (فإن) غير مستقيم، وصوابه (فإنا)

وروي بيت الحطيئة :

لقد دنت أمر بنيك حتى تركتهم أدق من الطحين (161/5)

ولايستقيم الشطر الأول على (مفاعلتن مفاعلتن فعول)

وإذا مانظرنا في جملة الشواهد التي اختل وزنها فسنجد أنها قليلة وهـذا الاختـلال ربمـا كان بسبب النسخ أو الطباعة وهو أمر كثير الورود في المؤلفات التي تخلو من التحقيق.

وليس ممكنا الحاق تلك الأخطاء بالشوكاني نظرا لمعرفته بميزان الشعر فضلا عـن كونـه شاعرا.

وإذا مانظرنا في جملة الشواهد التي اختل وزنها فسنجد أنها قليلة وهذا الاختلال ربما كان بسبب النسخ أو الطباعة وهو أمر كثير الورود في المؤلفات التي تخلو من التحقيق.

وليس ممكنا الحاق تلك الأخطاء بالشوكاني نظرا لمعرفته بميزان الشعر فضلا عن كونه شاعرا.

ولكن بيتا واحدا وجدناه نسب إلى بحر الرجز وهو قول الشاعر :

لاتحسبني وإن كنت أمرأ غمراً كحية الماء بين الطين والشيد (٤٩٥/٣)

والبيت من (البسيط)، وربما كان هذا سهوا من الشوكاني فقط، ولايمكن تسويغ مثل هذا الخطأ بانه قد نقله عن مصادره.

ولم يقتصر وقوع الأخطأ في الشواهد على مسألة الوزن، بل امتد إلى جوانب أخرى، وربما كان لهذه الأخطاء أثر في المعنى أحيانا، ومن ذلك على سبيل المثال قول الشاعر :

كأن سبية من بيت رأس كأن مزاجها عسل وماء (٣٤٦/٥)

وتكرار (كأن) في الشطر الثاني خطأ لايستقيم معه المعنى المراد، وصوابه (يكون).

إن كثيرا من الشواهد التي اختل شكلها بسبب الوزن والرواية بحاجة إلى التحقيق والتصويب، وهما أمران مهمان في هذا النوع من الشواهد التي يؤسس في ضوئها معنى اللفظ القرآني وترجيح المعاني، وتعد فيصلا يحتكم اليه المفسرون حينما تتعدد الأقوال وتختلف الآراء.

أما قضية التحقق من نسبة البيت إلى صاحبه فإن ضرورة ذلك ناشئة مما قد يترتب على النسبة من أمور ذات علاقة بزمن الاحتجاج اللغوي، وهي الفترة التي حددت بمنتصف القرن الثاني الهجري، إذ إن جهل صاحب الشاهد مطية للإحتجاج بشاعر خارج عن دائرة الاحتجاج الزمانية، وهو أمر لايبيحه علماء اللغة (١٠).

وإذا مانظرنا في شعراء الشواهد وفق المعيار الزماني للاحتجاج فسنجد أن هؤلاء الشعراء يقعون في قسمين :

- شعراء من عصور الاحتجاج التي حددها اللغويون.

- وشعراء من خارج عصور الاحتجاج، وهم الذين أتوا في الفترة المتأخرة عن عصور الاحتجاج، وهؤلاء قلة لاتكاد تذكر.

والقسم الأول يحوي الغالبية العظمى من شعراء الشواهد ، وهذه الأغلبية دلالة تؤكد التزام المفسرين بمعايير اللغويين في الاحتجاج، وبخاصة تلك الشواهد التي تؤسس دلالات الألفاظ وقواعد اللغة.

ولقد نظرنا في جملة الشواهد التي عاش أصحابها في الفترة الخارجة عن عصور الاحتجاج فوجدنا أن أوجه الاستشهاد بها لايأتي في الغالب لقواعد لغوية.

ومن ذلك مثلا :

الشاهد الذي نسبة الشوكاني لبعض الأدباء المعاصرين له، وهو : وإذا رامت الذبابة للشمس غطاء مدت عليه جناحا

وذكر الشوكاني من شعره في هذا المقام قوله :

مهب رياح سده بجناحه وقابل بالمصباح ضوء صباح

والشاهدان وردا في سياق الآية الكريمة:

﴿عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول﴾

وفي معرض رد الشوكاني على الرازي الذي نسب إليه رأى ضعيف في معنى الآية، والذي حاول حجب الحقيقة الناصعة بأمر تافه وحقير كالذباب الذي يحاول حجب الشمس بجناحه، وكمن يقابل بالمصباح ضوء الصباح (٥/٣١٢)، وهذان البيتان بمثابة المثل ولاينبني عليهما شيء من مسائل اللغة.

ومن الشواهد التي وردت في التفسير لبعض المولدين بيتا بشار بن برد :

إذا بلغ الرأي المشورة فاستعن برأي نصيح أو نصيحة حازم

ولاتجعل الشورى عليك غضاضة فريش الخوافي قوة للقوادم

وقد ورد البيتان في سياق تفسير قوله تعالى :

﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ (٥/٥٤١)

والبيتان أتى بهما لتأكيد أهمية الشورى، ولم يستشهد بهما على قاعدة نحوية أو قضية دلالية. ونلاحظ أن الشوكاني قدم لهما بعبارة وما أحسن ماقاله بشار ... الخ.

وعند تفسير قوله تعالى :

﴿ فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ﴾ نجد الشاهد الآتي :

وطالب الدنيا بعلم الدين أي بائس كمن غدا لنعلة يمسح بالقلانس

(٢/٤١٦)

وهو من شعر الشـــوكاني، وواضح أن الوزن غير مستقيم وقد ذكر الشوكاني هذا البيت في معرض تفسيره (للتفقه في الدين)، فمن كان غرضه بطلب العلم تعلم العلم وتعليمه فهو في طريق الصواب، ومن كان غرضه غير ذلك فهو طالب لغرض دنيوي، ثم يأتي الشاهد لتأييد هذه الحقيقة.

وهكذا نجد المستقرى لهذا النوع من الشواهد التي وقعت خارج عصور الاحتجاج إنها لاتؤسس لقضايا اللغة، بل ترد في سياقات عامة ليس لها علاقة بمسائل اللغة.

بيـــد أن هذا الأمر ليس على إطلاقه، فقد وجدنا مايقيده في شعر بشار الذي استشهد به على دلالات بعض الألفاظ، وبشار من المولدين وذلك قوله :

كأن مثار النقع فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه

(فالنقع) في قوله تعالى : ﴿ فأثرنا به نقعا ﴾ هو الغبار، وبيت بشار شاهد على هذه الدلالة (٥/٤٨٢)

وقوله :

وكنا إذا الجبار صعر خده مشينا إليه بالسيوف نعاتبه

وهوشاهد على الآية ﴿ ولا تصعر خدك ﴾، وصعر بمعنى آمال في الشاهد (٤/٢٣٩).

وهكذا نلحظ أن قضية الاستشهاد بشعر المولدين تأرجح القدماء فيها، وربما كان الزمخشري أكثر إدراكا لعـــدم دقة المعيار الزمني، ولذلك مد فترة الاحتجاج على عصور

متأخرة، وعبارته المأثورة التي أطلقها عند احتجاجه بشعر أبي تمام، وقياسه شعره الذي يبدعه بشعره الذي يرويه خير دليل على هذا الإدراك (١١).

وربما كان علماء متن اللغة أكثر انعتاقا من قيد المعيار الزماني، فقد رأى هؤلاء ضرورة توسيع فترة الزمان وذلك بعد أن عاشوا بين عرب البوادي فترات طويلة. ولاحظوا السلامة اللغوية وعدم انتشار اللحن والخطأ بينهم، وكان الأزهري وابن جني في مقدمة من مدوا فترة الاحتجاج حتى القرن الرابع الهجري (١٢).

أما المفسرون فإن البحث في مسألة الاحتجاج لم تكن غرضا أساسيا في التفسير، وقد اكتفوا بما قرره اللغويون في هذه المسألة، واتجهوا إلى الأخذ من الشعر الجاهلي في الغالب الأعم، ثم مما هو واقع في عصر الاحتجاج المقرّة، إضافة إلى خروج يسير عن هذا المعيار عند بعضهم.

القسم الثاني : وظائف الشاهد الشعري

نجد المستقري لوظيفة الشاهد من الشعر في التفسير أنها موزعة في أوجه مختلفة.

- فهناك شواهد تقوم بوظيفة البرهنة على القواعد النحوية.
- وهناك شواهد وظيفتها تحديد دلالات الألفاظ القرآنية.
- وهناك شواهد وظيفتها رصد ظواهر اللهجات العربية.
- وهناك شواهد ترد للاستشهاد بها على قرآءآت قرآنية.
- وهناك شواهد وظيفتها وظيفة بلاغية.
- وهناك مايمكن تسميته بالشواهد العامة، وهي التي تعنى بقضايا غير متصلة باللغة.

أما الشواهد النحوية فإنها قد وردت في مواضع متفرقة من التفسير، وهذا النوع من الشواهد يشترك فيه أحيانا علماء النحو والمفسرون، ولأن القرآن الكريم هو المصدر

الأول من مصادر الإستشهاد النحوي، والشعر هو المصدر الثاني، فإن ذلك قد جعلهما في مقدمة المصادر النحوية.

وحينما يتحدث النحاة عن معالم قاعدة ما فإنهم يبدأون أولا باستقراء الشواهد من القرآن والشعر والنثر في إطار فترة الاحتجاج، ثم تؤسس القاعدة في ضوء ماوصل اليه الاستقراء (١٣).

ولعل هذا يفسر سبب وقوع الاشتراك في بعض شواهد الشعر بين كتب النحو والتفسير، فالنحوي حينما يتحدث عن القاعدة يحشر لها الأدلة من المصادر السابقة، وبخاصة القرآن.

والمفسر حينما يصل إلى تفسير آية ذات صلة بقاعدة نحوية، يعرض أحيانا لجملة آراء النحاة، والشواهد الشعرية التي ساقوها لتأكيد تلك القاعدة، والمفسرون متفاوتون في الاهتمام بشواهد النحو، وذلك راجع إلى المنهج الذي اختطه كل منهم في تفسيره.

ولقد غلب الاهتمام بمسائل النحو كثيرا على الشوكاني، وهذا السبب يصادف الباحث كثيرا من الشواهد، ويتردد في التفسير كثير من أعلام النحاة المشهورين، أمثال سيبويه والفراء والنحاس والأخفش والكسائي والمبرد والزجاج وابن كيسان وابن الأنباري وثعلب وغير هؤلاء، ويجد الباحث سيلاً من الآراء والمناقشات النحوية هؤلاء النحاة الذين بسطت آراؤهم في التفسير.

وسوف نرجىء الحديث عن طريقة الشوكاني في عرض تلك الآراء ومناقشتها إلى وقت لاحق.

وأما النوع الثاني من الشواهد - وهو شواهد الدلالات اللفظية فإنه الغالب في كتب التفسير عامة، وسبب ذلك راجع إلى أن كثيرا من الفاظ القرآن بحاجة إلى تحديد دلالاتها تحديدا دقيقا، وذلك لما يترتب على الألفاظ من أحكام ذات صلة بحياة الناس، ومن أجل ذلك لجأ المفسرون إلى أدوات مختلفة لتحديد مدلولات الألفاظ،

فبجانب النقل عن الرسول والصحابة والسياق العام نجد السيـــاق -اللغوي الذي يعد الشاهد جزءا منه- واحدة من تلك الأدوات.

والشاهد الشعري وسيلة مهمة يمثل السياق اللغوي، وقد شعر العلمـاء بذلك في وقت مبكـر، ورأوا أنه في ضوء الشعر يمكن أن تحدد كثير من الدلالات.

وتشير الروايات التي وردت عن بعضهم والتي تحث على الاستعانة بالشعر إلى ذلك الإحســاس ، ولعل هذا يفسر مغزى مقولة ابن عباس المشهورة (إذا أشكل عليكـم شيء من القرآن فالتمسوه في الشعـر فإنه ديوان العرب) (١٤).

وتبرز أهمية الشاهد الشعري في تحديد دلالات الألفاظ من خلال الكم الهائل من الشواهد التي نجدها في مدونات اللغويين، من أمثال الخليل والأزهري وابن سيدة وابن منظور وغيرهم (١٥).

يؤكد هذه المسألة تاريخ اللغويين القدامى من أمثال (الاصمعي والخليل وأبي زيد الانصاري والكسائي وغيرهم)، وهم الذين رحلوا الى الصحراء، وقطعوا الفيافي والقفار بغية التقاط اللغة من أفواه الأعراب، وسماع مايحدد معاني الألفاظ من بيت شعر أو مثل أو قول مأثور ..... الخ (١٦).

لقد استعان المفسرون بأعمال هؤلاء اللغويين، ونقلوا كثيراً من آرائهم في تحـديد الدلالات، وفي تفسير الشوكاني يجد المتتبع كثيرا من أعلام اللغة من أمثال، الخليل والأصمعي، وأبي زيد الأنصـاري وأبي عبيدة والأزهري والجوهري وابن السكيت، ويجد القارىء آراء هؤلاء اللغويين مبسـوطة في المناسبات المختلفة في كتاب فتح القدير للإمام الشوكاني.

ولقد حرص الشوكاني على الاستفادة من أهل النحو واللغة في تفسيره، ولعلمه بأهمية اللغة في التفسير جعل اللغة أحد مصادره، وكان هذا المصدر مقدما عنده في تناول مسائل الشرح والتفسـير، وكان في غالب الأحيان يعتمد على هـذا المصدر كلية في الاستنباط والتوجيه والترجيح (١٧).

وهذا السبب نجد هذه الكثرة من علماء اللغة والنحو الذين بث الشوكاني في آرائهم في معظم صفحات تفسيره.

وأما النوع الثالث من الشواهد، وهو شواهد اللهجات العربية، فقد ورد عدد لابأس به من الشواهد التي تدل على لهجة عربية معينة ورد استعمالها في قراءة قرآنية، وهذا النوع من الشواهد ذو أهمية خاصة، تظهر في توثيق ماقد يرد من القراءات القرآنية غير المشهورة (١٨) مغزى مايشير اليه الشاهد من أن اللهجات العربية ليست بمنأى عن استعمال القرآن، على عكس ماذاع بين اللغويين بسبب نص الفارابي الذي حدد فيه احتجاج اللغويين بلهجات قبائل محددة (١٩).

وقد تنبه بعض العلماء إلى هذه المسألة. وراح يخصي كثيرا مما استعمله القرآن من اللهجات العربية الخارجة عن دائرة الإحتجاج (٢٠).

وشواهد اللهجات الواردة في تفسير الشوكاني موزعة بحسب ماتقتضيه الحاجة، فقد تكون حاجة صوتية تختلف فيها إحدى القبائل عن غيرها، وقد تكون لاستعمال لفظ عند إحدى القبائل بمعنى غير ذائع عند القبائل الأخرى، أو على استعمال تركيب من التراكيب، أو كلمة من الكلمات مستعملة عند قبيلة ما ولاتستعملها قبائل أخرى ... الخ.

وتتداخل شواهد القراءات القرآنية مع شواهد اللهجات العربية وذلك بسبب مجيء هذا النوع من الشواهد لوظائف الاستشهاد على قراءات ثابتة في اللهجات التي ورد الاستعمال في ألسنة أصحابها، وذلك الاستعمال موثق بشواهد الأشعار.

وكما أن شواهد اللهجات تتنوع بتنوع الاستعمال اللهجي، فإن شواهد القراءات أتت كذلك متنوعة تبعاً لتلك القراءات القرانية التي قد يكون الاختلاف فيما بينها إما في :

- الأصوات
- أو في هيئة الكلمات
- أو في التراكيب
- أو في دلالات الألفاظ
- أو في ظهور ألفاظ عند قبائل دون قبائل (٢١)

أما الشواهد البلاغية فإن من الملاحظ أن هذا النوع من الشواهد ليس منقولا عن كتب البلاغة العربية المعروفة ، وإنما يرد الشاهد عند الحديث عن آية قرآنية تتوفر فيها قضية بلاغية، وفي أثناء الحديث عن المسألة البلاغية يورد الشاهد الذي يناظر التصوير فيه تصوير الآية القرآنية.

وربما كان في هذه الآيات فائدة للذين يدرسون البلاغة، حيث تخرجهم من رتابة الشواهد البلاغية المكررة منذ وقت بعيد.

وقد ظن بعض الناس بسبب هذا التكرار في الاستشهاد لقضايا البلاغة أن للبلاغة قواعد تشبه قواعد النحو، وذلك غير صحيح، فالبلاغة فن قائم على التذوق والتحليل والموازنة بين الأساليب، واستحضار السياقات المختلفة لتحديد المعاني. وماعدا ذلك غير صحيح.

ويأتي أخيرا ما أطلقنا عليه الشواهد العامة فقد وجدنا الشوكاني يورد بعض أشعاره وأشعارا أخرى لاتتصل بمسائل اللغة، وهذه الشواهد ربما كانت أمثلة أوحكما لتأييد قضية عامة، على نحو ماتجد عند حديثه عن التقليد والتعصب حيث نجد الشوكاني في ثنايا حديثه عن ذلك يورد أشعارا تذم التعصب والتقليد وتحث على التعلم والاجتهاد (٤/١٠٤) (٢/٢٤٣).

ولابد من الإشارة هنا إلى أننا سوف نفرد الشواهد بمكان خاص، ونصنفها بحسب أوجه الاستشهاد بها، سواء أكان استشهادا نحويا أم صرفيا أم لهجيا أم بلاغيا أم شاهد قراءات أم دلاليا، ونشير إلى موضوع كل شاهد ووجه الإستشهاد.

ويقتضي الحديث عن الاستشهاد النظر في المنهج الذي سار عليه الإمام الشوكاني في الاستفادة من هذه الشواهد.

ويجد الناظر في هذه المسألة أن الشوكاني يشترك في تفسيره مع بقية المفسرين في طريقة استعمال الشاهد لغرض تأكيد مسألة في الدلالة والنحو واللهجات .... الخ.

ويظهر ذلك في الأوجه التالية :

١) عند تناول لفظ من الألفاظ بالتفسير يورد المفسر معنى ذلك اللفظ، ثم يشير إلى ورود ذلك اللفظ بالمعنى المذكور في الشعر ويورد الشاهد ، مثال ذلك ماتجده عند شرح معنى لفظ (رواسي) بأنه جبال ثابتة، يقال : رسا، يرسو : إذا ثبت وقام، يذكر الشاهد من الشعر الذي يؤكد هذا المعنى وهو قول الشاعر :

فصيرت عارفة لذلك حرة ترسو إذا نفس الجبان تطلع (١٥١/٣)

وقد يورد المفسر أكثر من شاهد على المعنى الواحد ، زيادة في تأكيد المعنى وتوضيحه ، مثال ذلك ماورد عند شرح معنى اللفظ (تخوف) في قوله تعالى :((أو يأخذكم على تخوف)).

يقال : تخوّفه الدهر، وتخوّنه، بالفاء والنون: تنقصه، قال ذو الرمة :

لابل هو الشوق من دار تخوفها مرا سحاب ومرا بارح ترب

وقال لبيد : تخوفها نزولي وارتحالي، أي: تنقص لحمها وشحمها

قال الهيثم بن عدى : التخوف بالفاء: التنقص، لغة لأزد شنوءة، وأنشد:

تخوف عدوهم مالي وأهدى سلاسل في الخلوق لها صليل (١٦٣/٣).

وواضح في منهج الشاهد إلحاحهُ على استقصاء الشواهد التي توضح المعنى من جهات مختلفة.

٢) وعند تفسير بعض الآيات يصادف المفسر قضايا نحوية في تلك الآيات، ولايكتفي بإيضاح تلك القضايا، وإنما يؤكد ذلك بمالديه من شواهد شعرية مناسبة. ومثال على ذلك ماورد عند تفسير قوله تعالى:

((ثم بدا لهم من بعد مارأوا الآيات ليسجننه حتى حين))

فقد بحث الشوكاني عن فاعل (بدا)، وذكر قول سيبويه في أنه (ليسجننه) أي ظهر لهم أن يسجنوه، ثم ذكر اعتراض المبرد على رأي سيبويه، لأن الفاعل لايكون جملة ولكن الفاعل مادل عليه (بدا) وهو المصدر، وأورد شاهدا يؤكد رأى المبرد وهوقول الشاعر :

وحق لمن أبو موسى أبوه يوفقه الذي نصب الجبالا

أي وحق الحق، فحـــذوف الفاعل لدلالة الفعل عليه، وقيل الفاعل محذوف وهو (رأى)، أي: وظهر لهم رأي لم يكونوا يعرفونه من قبل (٣/٢٥).

وهكذا يسير الاستشهاد بالشعر في بقية حقول الاستشهاد السابقة.

ونلاحظ أن الشوكاني يستعين كثيرا بأقوال أهل الاختصاص من اللغويين والنحاة عند حديثه عن مسائل النحو واللغة وهناك عبارات مختلفة تجرى بين يدى الشاهد منها :-

قال الشاعر :

ويدل عليه قول الشاعر :

وهما عبارتان تدلان على تأكيد القضية موضع الحديث.

وأحيانا عبارة : ومنه قول الشاعر، للتوكيد غير المباشر، ولزيادة الاطمئنان إلى صحة المعنى والقضية التي يجري الحديث عنها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أننا وجدنا الشوكاني في بعض المواضع ينقل عن مصـــــادره ويأخذ من ارائهم المختلفة، ثم يدمج تلك الآراء دون الاشارة إلى أصحابها، فتبدو غير واضحة الصلة بمسائل الاستشهاد.

ومن ذلك على سبيل المثال: الشاهد الذي ورد عند تفسير قوله تعالى ﴿ إنا لمغرمون﴾ فقد ذكر للكلمة معاني مختلفة منها الهلاك.

ونقل عن النحاس أنه مأخوذ من الغرام، وهو الهلاك قال ومنه قول الشاعر :

ويوم النساء ويوم الجبار وكان عليكم عذابا مقيما (٥/١٥٨)

وواضـــح هنا ان ليس في الشاهد مايتصل بتوضيح معنى اللفظ (مغرمون)، وبالرجوع الى تفسير النحاس نجد أن الغرام يكون بمعنى العذاب (٣/٣٧٩)، فالشاهد على هذا المعنى واضح.

ومن ذلك أيضا : ماورد عند تفسير قوله تعالى : ﴿ كلا إنا خلقناهم مما يعلمون﴾ فقد ورد في معنى الآية : إنه من القدر الذي يعلمون به، فلا ينبغي لهم هذا التكبر.

وقيل المعنى : إنا خلقناهم من أجل مايعلمون ، وهو امتثال الأمر والنهي، وتعريضهم للثواب والعقاب كما في قوله تعالى ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾

ثم ورد شاهد لتأكيد هذا المعنى الثاني، وهو قول الأعشى:

أألزمت من آل ليلى ابتكارا وشطت على ذي هوى أن يزارا

وقد نقل الشوكاني هذا الشرح من القرطبي الذي استشهد به للمعنى الثاني ، وهو ان (من آل ليلى) بمعنى من أجل ليلى، كما أن مما يعلمون، اي من أجل مايعلمون (٢٩٥/١٨).

وهناك مجموعة من الشواهد التي سيقت لمعان تتصل بالمعنى الأصلي، وهو مايمكن أن نطلق عليه : الإستشهاد غير المباشر، إذ لايساق الشاهد لتوكيد القضية موضع الحديث، بل بمعنى قريب من المعنى الأساسي، فلا يمتنع المفسر من ذكره مع شواهده (انظر ٥/٣٨٩).

وعلى الرغم من عتماد الشوكاني في تفسيره على الكثير من آراء اللغويين والنحويين وبخاصة (النحاس)، وذلك فيما يتصل بمعاني الألفاظ ومسائل النحو، وعزوه كثيرا من تلك الآراء إلى أصحابها الأصليين.

ونقل ماذكروه من شواهد شعرية مختلفة في أثناء مناقشتهم اللغوية، على الرغم من ذلك كله فإن للشوكاني شخصيته المميزة، والتي ظهرت بشكل واضح في تفسيره.

ذلك أن الشوكاني ماكان مجرد ناقل أصم، بل برزت شخصيته في المناقشات الواسعة التي نقلها في كثير من صفحات تفسيره، والتي شملت مسائل العقائد والفقه والإجتهاد والتقليد والتعصب واللغة والنحو... الخ.

ولايتسع هذا المقام البسيط لبسط تلك المناقشات التي تدل على شخصية الشوكاني العلمية ذات الاطلاع الواسع، ولكنا نشير إلى بعض الأمثلة على شخصيته اللغوية، لصلة هذا بموضوع البحث.

ولجيل من له اهتمام يتتبع معالم شخصيته العلمية الكاملة إلى التفسير (٢٢).

وقد سبقت الإشارة إلى أن اللغة كانت أحد مصدرين رئيسيين في تفسير الشوكاني، وذلك بجانب المصدر الآخر المعرف بالدراية، وهو النقل عن طريق الرواية والإسناد.

ولذلك فإن المتصفح للتفسير يجد المسائل اللغوية تطغى في ميادين القواعد والدلالة والصرف والإعراب والبلاغة واللهجات والقراءات.

ومن سمات معالجة القضايا اللغوية في هذا التفسير بدء الشوكاني بنقل الآراء التي سبقته في المسألة، فإذا لم يستقم رأي عنده فإنه يعقب ذلك بالمناقشة والتقويم. مثال ذلك ماورد عند تفسير قوله تعالى : ﴿ والليل إذا يسري ﴾ (٥/٤٣٣)

فقد ذكر الشوكاني القراءات الواردة في ذلك، ومنها القراءة التي تسقط الياء في (يسرى)، ثم نقل تخريجات اللغويين لذلك، ثم ذكر مايلي :

" قال المبرد سألت الأخفش عن العلة في إسقاط الياء من (يسرى)، فقال : لأحبيك حتى تبيت على باب داري سنة فبت على باب داره سنة، فقال : الليل لايسرى وإنما يُسرى فيه، فهو معروف عن جهته، وكل ماصرفته عن جهته بخمسته من إعرابه ، ألاترى إلى قوله : وماكانت أمك بغيا ، ولم يقل بغية لانه صرفها عن باغية".

وفي هذا المكان يعترض الشوكاني على الأخفش، ويرى أن فيه نظراً، وذلك لأن صرف الشيء عن معناه لسبب من الأسباب لايستلزم صرف لفظه عن بعض مايستحقه، ولو صح ذلك للزم في كل انحازات العقلية، واللفظية، واللازم باطل، فالملزوم مثله، والأصل هنا إثبات الياء، لأنها لام المضارع المرفوع، ولم تحذف لعلة من العلل إلا لاتباع رسم المصحف، وموافقة رؤوس الآي، إجراء للفواصل مجرى القوافي.

ونلاحظ في مناقشة الشوكاني ماينم عن تمكن من مسائل اللغة المختلفة.

وعند تفسير قوله تعالى : ﴿ وقالوا أمنا به وأنى لهم التناوش من مكان بعيد﴾ (٤/٣٣٦)، ذكر الشوكاني قراءة أخرى هي ((التناؤش)) بالهمزة، وذكر أن أباعبيدة والنحاس استبعدا هذه القراءة.

ثم عقب عليهما بقوله : "ولاوجه للاستبعاد ، فقد ثبت ذلك في لغة العرب، وأشعارها، ومنه قول الشاعر :

قعدت زمانا عن ظلابك للعلى وجئت نئيشا بعد مافاتك الخير

أي : وجئت أخيرا، وفي هذا النقاش مايكشف اطلاع الشوكاني وخبرته بالشعر، ولكن وقع الخلط عند الشوكاني حينما ذكر أن النحاس استبعد هذه القراءة. والذي استبعدها إنما هو أبو عبيدة، ورد عليه النحاس كما ذكر ذلك القرطبي (١٤/٣١٦).

وعند تفسير قوله تعالى : ﴿ يوم تمور السماء مورا ﴾ (٥/٩٥) ، ينقل الشوكاني عن أهل اللغة قولهم : مار الشيء يمور مورا، إذا تحرك ، وجاء، وذهب، قاله الأخفش وأبو عبيدة وأنشدا بيت الأعشى :

كأن مشيتها من بيت جارتها مشي السحابة لاريث ولاعجل

واعترض الشوكاني على وجه الاستشهاد بهذا البيت، إذ (ليس في البيت مايدل على ماقالاه، إلا إذا كانت المشية المذكورة في البيت يطلق المور عليها في اللغة) (٥/٩٥) ولكن مناقشة الشوكاني غير صحيحة هنا، ذلك أن القرطبي في حديثه عن الآية أورد مايلي :

قال أهل اللغة مار الشيء معداً، أي: تحرك وجاء وذهب، كما تتكافأ النخلة الطويلة. وقال الضحاك: يموج بعضها في بعض. مجاهد: تدور دورا. ابو عبيدة والأخفش: تكفأ قال الأعشى :

كأن مشيتها من بيت جارتها مور السحابة لاريث ولاعجل

فالبيت برواية (مور)، والشاهد في محله، ولكن الشوكاني أورده (مشي) فاختلط عليه الامر.

وملاحظة الشوكاني هذه وقع فيها في بعض المواضع من تفسيره كما أشرنا من قبل.

وتمتد مناقشات الشوكاني اللغوية إلى ترجيح الآراء ، ويظهر ذلك في مواضع كثيرة من تفسيره.

فعند تفسير لقوله تعالى : ﴿ لوَاحة للبشر ﴾ (د/٣٢٧) نجده يرجح قراءة الجمهور بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، كما رجح معنى على معنى، وذهب إلى أن (لوَاحة) تعني : مغيّرة لهم، ومسوّدة لهم، وهو أرجح من معنى الظهور (أنظر كذلك د/د،٣٥).

وهكذا نجد من يمعن النظر في هذا التفسير أن للشوكاني شخصيته المميزة التي تناقش، وتصوّب وترجح، وتستبعد من الآراء مالايتفق مع السياق، ومايتنافى مع الأدلة، حتى ولو كان أصحاب تلك الآراء من المشهورين.

ولكنه لم يسلم من الهنات القليلة في اثناء مناقشة آراء الاخرين للأسباب التي ذكرنا.

الشاهد والدلالة

لعل من أهم القضايا التي لايجوز لمثل هذا البحث إغفالها قضية الصلة بين الشاهد الشعري والدلالة في التفسير، وذلك أن معظم الشواهد الشعرية في هذا الفن إنما يؤتى بها لتوضيح الدلالات اللفظية للكلمات القرآنية. فكيف ظهرت الصلة بين الشواهد ودلالات الكلمات القرآنية ؟ وكيف أفاد المفسرون من هذه الشواهد لتؤدي تلك الوظيفة ؟

قبل الإجابة عن السؤال لابد من التذكير بأن تحديد المعنى يعتمد على جملة من المسائل التي تتضافر ، ويتم الاستعانة بها على ذلك التحديد.

وقد أجمل علماء الدلالة تلك المسائل في الأصوات، وبنية الكلمات والتراكيب والسياق بشقيه اللغوي، والإجتماعي إضافة إلى الثقافي والسياسي والإقتصادي والبيئي ... الخ (٢٣). وإضافة إلى علوم أخرى كعلم النفس والفلسفة والإجتماع.

وهذه المسائل ذات أثر كبير في تحديد المعنى، إذ لايمكن النظر إلى المعنى وتحديده بالإستعانة بالمعاجم اللغوية فقط. لأن المعنى في المعجم لايفي بالحاجة، والكلمة كما يرى الجاحظ لايحدد معناها المعجم بل السياق، يقول الجاحظ في الحيوان: "فللعرب أمثال، واشتقاقات، وأبنية، وموضع كلام، يدل عندهم على معانيهم وإراداتهم، ولتلك الألفاظ مواضع أخر، ولها حينئذ دلالات أخر، فمن لم يعرفها جهل تأويل الكتاب والسنة

والشاهد والمثل، فإذا نظر في الكلام وفي ضروب من العلم، وليس هو من هذا الشأن هلك وأهلك" (٢٤).

ويبدو أن الجاحظ هنا هو فاتح باب مسألة (النظم) للشيخ الجرجاني، ويتضح عندهماذور السياق وعلاقة الكلمات في تحديد الدلالة.

وبجانب السياق وطريقة نظم الكلمات لابد للناظر في المعنى أن يعني بالأصوات وبنية الكلمات (٢٥).

فهل نظر المفسرون في جملة تلك المسائل عند تحديد الدلالات ؟

يجد المستقرى لكتب التسير التقسيم أنها تنهج في تفسير الدلالات مناهج مختلفة ويشمل ذلك ماعرف بالتفسير بالمنقول والتفسير بالمعقول ... الخ (٢٦).

ويدخل في ماعرف بالتفاسير اللغوية في إطار المعقول بمعناه الواسع.

وهذا النوع من التفاسير اعتمد أصحابه على اللغة بصورة واضحة في تحديد الدلالات، وهذا السبب نجد عند الشوكاني حشداً كبيراً من أهل النحو واللغة والشعراء وهم الفرقاء الذين استعين بهم في هذا المجال، مجال توضيح الدلالات.

وقد وجدنا في تفسير الشوكاني إشارات صريحة إلى مسألة السياق ودوره في تحديد المعنى (١٥٨/٥)، وهو أمر يكشف حقيقة مهمة تؤكد سبق العرب إلى كثير من قضايا علم الدلالة الحديث.

لكن تلك القضايا لم تصبح علما قائما بذاته كما استقر في العصر الحديث (٢٧).

وإذا نظرنا في تفسير الشوكاني فسنجد أن الشاهد الشعري الذي يعد جزءاً من السياق كان له أثر كبير في تحديد المعاني القرآنية، يظهر ذلك في الوظائف الدلالية للشاهد ، التي أمكن تعرفها في أثناء استقرائنا لشواهد الشعر في هذا التفسير.

وقد ظهرت تلك الوظائف الدلالية للشاهد في صور متعددة من ذلك :-

أن الشاهد ربما كان سببا في إحتمال تعدد المعنى للفظ الواحد، ومثال ذلك ماجده عند تفسير لفظ (فند) في قوله تعالى: ﴿ إني لأجد ريح يوسف لولا أن تفندون﴾ (٣/٥٣).

فقد ورد في معنى (الفند) بأنه ذهاب العقل من الهرم، والسفه، والجهل، والتقبيح، والكذب، واللوم، وسبب تعدد هذه المعاني راجع إلى تعدد الشواهد الشعرية التي ورد فيها هذا اللفظ في المعاني السابقة، فمن قال إن اللفظ بمعنى (السفه) أستشهد بقول النابغة :

إلاّ سليمان إذ قال المليك له قم في البرية فاحددها عن الفند

أي : امنعها عن السفه

ومن قال إن اللفظ بمعنى (التقبيح) استشهد بقول الشاعر :

ياصاحبيّ دعا لومي وتفنيدي فليس مافات من أمري بمردود

ومن قال إنه بمعنى (الكذب) استشهد بقول الشاعر :

هل في افتخار الكريم من أود أم هل لقول الصديق من فند

ومن قال إن اللفظ قد يطلق على (اللوم) استشهد بقول الشاعر :

ياعاذ لي دعا الملام وأقصرا طال الهوى وأطلتما التفنيدا

فالشاهد هو مصدر هذه المعاني المتعددة.

وعلى الرغم من إمكان إعادة هذه المعاني إلى أصل واحد هو ((التعجيز وتضعيف الرأي)) كما أشار الشوكاني (٣/٥٣) فإن هذا ليس ممكناً في جميع المواضع التي كان فيها الشاهد سبباً في تعدد معنى اللفظ الواحد.

وقد يقتصر المفسرون أحيانا على سرد المعاني المختلفة للَفظ الوارد في الشواهد المختلفة كذلك دون محاولة التوفيق بينها مما يجعل القارىء في حيرة إن لم يكن على دراية باللغة.

ونجد مثال ذلك عند تفسير قوله تعالى : ﴿ فلما رأينه أكبرنه ﴾ فقد ورد في معنى (أكبرنه) عظّمنه من التعظيم وهو المعنى الشائع، ولكن الشاهد الشعري ينقل لنا دلالتين

أخريين ربما كان فيهما شيء من الغرابة وهما : أن (أكبرنه) بمعنى أمذين ، وحضن، من المذى والحيض.

قال الشاعر :

إذا مارأين الفحل من فوق قلة صهلن وأكبرن المنّى المقطّرا

(أكبرن) بمعنى (أمذين)

وقال الآخر :

نأتي النساء على أطهارهن ولا نأتي النساء إذا أكبرن إكبارا

(أكبرن) بمعنى (حضن) (٣/٢١).

وقد جرى الخلاف بين اللغويين في هاتين الدلالتين، وينقل الشوكاني أقوال الأزهري، وأبي عبيدة، والزجا، وابن الأنباري دونما ترجيح لرأي، وهو أمر يعني إمكان الأخذ بكل تلك الدلالات.

وقد تحسن الإشارة هنا إلى أن هذا التعدد في الدلالات الذي ينقل إلينا عن طريق الشاهد إنما مرده طبيعة اللهجات العربية المختلفة التي تستعمل اللفظ الواحد في معانٍ مختلفة ومتعددة بتعدد اللهجات أحيانا، وهو أمر معلوم عند علماء اللغة القدامى والمحدثين (٢٨).

لكن الأمر المهم الذي ينبغي إقراره هنا هو أن مثل هذا الاختلاف في الدلالات لايبقى في التفسير كما هو، وبخاصة في المسائل المتعلقة بالأحكام الشرعية، إذ يعمد المفسرون والفقهاء والأصوليون إلى السياق بمعناه الواسع، ويحددون في ضوئه المعنى المراد تحديدا دقيقا.

ونجد في مقابل هذه الوظيفة الدلالية للشاهد وظيفة أخرى، وهي: أن الشاهد قد يكون فاصلا في تثبيت أحد المعاني المتعددة للفظ وترجيحه على المعاني الأخرى.

ومثال ذلك مانجده عند تفسير قوله تعالى : ﴿ فذوقوا بما نسيتم لقاء يومكم هذا﴾ (٤/٢٥١)

فقد ورد النسيان بمعنيين :

الأول : هو النسيان الحقيقي، وهو الذي يزول عنده الذكر.

والثاني : النسيان بمعنى (الترك).

وعلى الدلالة الأولى يكون معنى الآية : إنهم لم يعملوا لذلك اليوم، فكانوا كالناسين له الذين لايذكرونه.

أما على المعنى الثاني وهو (الترك)، فإن معنى الآية يحتاج إلى تقدير محذوف، ويكون المعنى : ذوقوا بسبب تركككم لما أمرتكم به عذابَ لقاء يومكم هذا.

وهنا يتدخل الشاهد لتأكيد معنى (الترك)، وذلك في قول الشاعر :

كأنه خارج من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتأد

أي : تركوه.

وتتردد هذه الوظيفة كثيرا في التفسير ، وذلك حينما يلجأ المفسر أو اللغوي إلى الشاهد ليسند به أحد المعاني المتعددة للفظ كما فعل المبرد هنا (٢٥٣/٣).

ومما يتصل بهذه الوظيفة مانجده في شواهد كثيرة في سياق تأكيد أحد المعاني المختلفة للفظ ، وذلك عندما يرد اللفظ بمعان متعددة يسردها المفسرون دون استشهاد من الشعر، وفي بعض المواضع نجد المفسر يسرد المعاني المختلفة ،ثم يؤكد أحد المعاني بالشاهد الشعري، وأمثلة هذا في التفسير كثيرة جدا (أنظر مثلا ١١٥/٣).

ففي قوله تعالى : ((ياجبال أوّبي معه)) نجد للفظ ((التأويب)) معاني مختلفة منها : التسبيح، وسير النهار أجمع، والرجوع ،والنوح.

أما الشاهد هنا فإنه يؤكد معنى ((سير النهار أجمع))

قال ابن مقبل :

لحقنا بحي اوّبوا السير بعدما دفعنا شعاع الشمس والطرف يجنح (٣١٥/٤)

وقد يرد في الذهن سؤال عن منشأ المعاني المتعددة للفظ الواحد في التفسير. ويمكن عزو ذلك إلى المأثور من الرسول والصحابة، وهو ما لا يحتاج إلى الاستشهاد، أو إلى ماورد في مؤلفات اللغويين وما نقل عنهم، وهؤلاء اقتضت طبيعة منهجهم أن ينقلوا اللغة عن مصادر مختلفة منها أعراب البادية الذين لايحتاجون إلى الاستشهاد على كلامهم للوثوق بكلامهم.

أما الدلالات المستخرجة من الشعر العربي فإنهم قد اكتفوا أحيانا بإيراد الشاهد الذي توجد فيه الكلمة، واستغنوا عن النقل للقصائد كاملة، وذلك بسبب استحالة تسجيل الشعر العربي كاملا في العمل المعجمي ، إذ لو فعلوا ذلك لبلغت تلك المعجمات أضعاف ماهي عليه اليوم.

لقد احتل الشعر مكانا فسيحا بين مصادر الاستشهاد وخاصة مايتعلق بتحديد الدلالات، وكانت الشواهد من الشعر حجة يعوَّل عليها في تحديد دلالات الكلمات، ولقد أدرك العلماء منذ بداية نشأة التفسير هذه المسألة، ولذا ظهرت تلك المقولة المشهورة: (إذا أشكل عليكم شيء من القرآن فالتمسوه في الشعر)(٢٩)، ومن فضلة القول أن نشير إلى ان السياق له أثر كبير في تحديد دلالات الألفاظ ومعاني العبارات، وكان علماء التفسير مدركين هذه المسألة. لذلك وجدناهم عند معالجة الدلالات يلتفتون إلى مسائل ذات صلة واضحة بالسياق الذي يساعد على كشف خفي المعاني ومن ذلك :

١- تفسيرهم بعض القرآن بالبعض الآخر.

٢- نظرهم إلى الأحاديث النبوية عند التفسير.

٣- مراعاتهم أسباب النزول كذلك.

٤- إحاطتهم بمسائل اللغة.

٥- إحاطتهم كذلك بالنظم الاجتماعية والتاريخ والثقافة العربية (٣٠).

وجميع ذلك داخل في السياق بمفهومه العريض.

وقد يترتب على عدم الإلمام بقضية السياق في التفسير والتحليل كثير من الأخطاء التاريخية والاجتماعية والفكرية.

ولعل هذا أمر ملحوظ في أماكن كثيرة من حياتنا نحن العرب والمسلمين.

ذلك أنه قد يترتب على الاستقراء الناقص، وعدم الإحاطة بسياق كثير من القضايا أثر كبير وخطير، ظهر في الاختلافات والعصبيات المذهبية والفكرية منذ وقت مبكر.

إن مسألة ((السياق)) أو ((المقام)) من القضايا التي يجب أن يعيد العلماء والباحثون النظر فيها بفهم أوسع واستقراء أشمل، وسوف تكشف لنا القراءة الخيطة كثيرا من الأخطاء التي حدثت ومازالت آثارها باقية حتى اليوم.

الخاتمة :

لقد كشف لنا بحث الشاهد الشعري في تفسير الشوكاني جملة من المسائل العامة والخاصة.

أما العامة فإنها ظهرت في مكانة الشاهد الشعري وأهميته لدى المفسرين الذين عولوا على الشعر منذ بداية اهتمامهم بشرح كلمات القرآن، كما هو معلوم عن ابن عباس رضي الله عنه.

وأما الخاصة فإنها تمثلت في شخصية الشوكاني اللغوية الفذة ،وهي شخصية كان لها أثرها في توظيف اللغة في التفسير ،والاستفادة من جميع مصادر اللغة والنحو، وليس هذا فحسب، بل بروز شخصيته الواضحة في مناقشة آراء اللغويين عن وعي وبصيرة، وترجيح مايتفق مع السياق العام للنص القرآني، واستبعاد ماهو ضعيف. وهو أمر جعل لتفسير الشوكاني قيمته المميزة بين مؤلفات التفسير التي يمكن أن يفيد منها المهتمون بعلوم اللغة بوجه عام، وبعلم الدلالة بوجه خاص. ولايقلل من قيمة هذا التفسير مالظهر من هنات قليلة وقع فيها المؤلف عند عودته الى مصادره ونقل الآراء المختلفة في بعض المسائل، ويمكن للمهتم استقراء مواضع النقل، وتلافي الأخطاء التي قد يكون مصدرها عدم الدقة في طباعة الكتاب واخراجه محققاً سليماً من النقص والزلل.

الهوامـــش

١- أنظر مصادر الشعر الجاهلي ص١٠٩.

٢- فصول في فقه العربية ص١١١.

٣- الاتقان ص١١٩ وفتح القدير ٥/ ٢٧٨.

٤- أنظر التفصيل عن حياة الشوكاني في كتاب الإمام الشوكاني حياته وفكره.

٥- أنظر الاستشهاد في لسان العرب لأبن منظور ص٥٢٢.

٦- أنظر الأمثلة للشواهد التي اتفق التفسير والديوان في روايتها على النحو التالي :

التفسير	الديوان
١٥/٤	٢٨٨
٥/٢	١٦٣
٢٦٠/٢	٢٤١
٤٨/١	٧١
٣٨٣/١	٧١
١٩٧/٤	٧٦
٣٥١/٥	١٢٢

٧- انظر ضحى الاسلام ١٩٩/٥، فقد استشهد بالبيت التالي :

لهان على سراتي بني لؤي حريق بالبويرة مستطير

والبيت غير موجود في الديوان، وفي حاشية المحقق انه ورد في سيرة ابن هشام، وفتوح البلدان، ومعجم ما استعجـــم منسوبا الى حسان ص٢٥٣. وتجـدر الإشـارة الى أن ديـوان

حسان على كثرة طبعاته لم يحظ -كما يذكر الدكتور ابراهيم السامرائي _ بالعناية والتدقيق، وحسان شعر كثير في كتب السيرة لم ترد في الديوان.

ومن الشواهد التي وردت في التفسير منسوبة الى حسان ولم تذكر في الديوان قوله :

تركتم قدركم لاشيء فيه وقدر الغير حامية تفور (٥/٢٦٠)

وقوله :

زنيم تداعاه الرجال زيادة كما زيد في عرض الأديم الأكارع (٥/٢٦٩)

وقوله :

ياويح اصحاب النبي ورهطه بعد المغيب في سواد الملحد(١/١٢٨)

وقوله :

الأ طعان الا فرسان عادية الا يحشكم حول التنانير ....الخ.

٨- انظر الايضاح ص٥١، والبيت ورد في كتاب سيبويه للاستدلال به على حذف الفعل لكثرة الاستعمال، وأورد شواهد كثيرة على المسألة (انظر الكتاب ١/٢٨٨، ٣٦٦/)٣٩٨.

٩- انظر خزانة الادب ١/٥.

١٠- انظر الكشاف ١/٨٦.

١١- انظر الخصائص ٣/٥. وتهذيب اللغة مقدمة المؤلف.

١٢- انظر مدرسة الكوفة ص٣٧٩ ومابعدها.

١٣- الاتقان ١/١١٩.

١٤- انظر فهارس لسان العرب.

١٥- انظر مقابلة الاصمعي بغلام من بني أسد يدعى ((حريقيص)) (في ضحى الاسلام ٢/٢٧١).

١٦- انظر مجلة دراسات يمنية العدد ٤٠ ص٢٨٤.

١٧- انظر أمثلة هذا النوع في المحتسب لابن جني.

١٨- انظر نص الفارابي في المزهر للسيوطي ج١ص١٠٤.

١٩-انظر الاتقان ٣٦٦/١.

٢٠_ انظر القراءات واللهجات ص١٤.

٢١- انظر على سبيل المثال ٤٥٤/٤ ، ١٠٤/٤.

٢٢- انظر علم اللغة ص٢٨٨.

٢٣- الحيوان.

٢٤- انظر دلالة الالفاظ ص٤٤.

٢٥- انظر مناهج المفسرين.

٢٦- انظر مثال على بحث الاصوليين لدلالة اللفظ في ارشاد الفحول.

٢٧- انظر في اللهجات العربية ص٥٧د١.

٢٨- الاتقان ١١٩/١.

٢٩ - اللغة العربية معناها ومبناها ص٣٤٨.

المـــــراجع

- الاتقان في علوم القرآن ، لجلال الدين السيوطي، دار إحياء العلوم العربية، بيروت ١٩٨٧م.

- إرشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الاصول ، محمد بن علي الشوكاني ، دار الفكر د.ت

- الايضاح في علوم البلاغة ، للخطيب القزويني ، مكتبة محمد علي صبيح ، القاهرة ١٩٧١م

- تهذيب اللغة لابي منصور الأزهري ، تحقيق عبدالسلام هارون وآخرين ، القاهرة ١٩٦٤-١٩٦٧م.

- الحيوان للجاحظ، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة.

- خزانة الأدب للبغدادي ، تحقيق عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٥/.
- الخصائص لأبن جني تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى بيروت، د. ت
- دلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو، القاهرة ١٩٨٤م.
- ديوان حسان بن ثابت.
- ديوان ذو الرمة، تحقيق عبدالقدوس أبو صالح، دمشق ١٩٧٢م.
- ديوان عنترة، تحقيق فوزي عطوي ، بيروت ١٩٦٨م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف القاهرة ١٩٧٧م.
- ضحى الاسلام لأحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ط ١٠.
- علم اللغة لمحمود السعران، دار الفكر العربي د . ت.
- فتح القدير للشوكاني، دار الفكر د . ت.
- فصول في فقه العربية لرمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٧م.
- فهارس لسان العرب، خليل عمايرة مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٧م.
- في اللهجات العربية لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية ط٤.
- القراءات واللهجات لعبدالوهاب حموده، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٨م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٢م.
- الكشاف للزمخشري، دار الكتاب العربي بيروت ١٩٨٩م.
- اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٩م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لأبن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، القاهرة ١٩٥٦م
- مدرسة الكوفة لمهدي المخزومي دار الرائد العربي بيروت ١٩٨٦م.
- المزهر في علوم اللغة للسيوطي، دار الفكر بيروت د . ت.
- مصادر الشعر الجاهلي لناصر الدين الأسد، دار المعارف القاهرة ١٩٨٢م.
- مناهج المفسرين

المخطوطـــات :

- الإستشهاد في لسان العرب لأبن منظور رسالة دكتوراه ، لعلي محمد غالب المخلافي، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٩١م.

المجـــــــلات :

- مجلة دراسات يمنية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، عدد ٤٠.

credit, (viii) better management of projects, and, very importantly, (ix) inclusion of sustainability as an important criteria in project selection.

28. Essential elements of success on the policy front are the formulation of the right policies and their efficient execution. A deficiency in either of these incapacitates the policy instruments and mechanism, thereby jeopardizing the economic reform process, and should be avoided.

III. RECOMMENDATION FOR IMMEDIATE FOLLOW-UP ACTION:

29. As an immediate follow-up action, it is suggested that a high-level Committee on Agricultural Policy with its secretariat in AREA, be established. The task of the Committee should be to lay down the policies and priorities in agriculture, vis-à-vis structural adjustment program, for further action in the short-, medium- and long-term so as to give a definite direction to the desired future path of agriculture, with due regard to the results and conclusions presented here. This Committee should be chaired by the Hon'ble Minister of Agriculture and include (i) decision-makers from the concerned Ministries (Ministry of Planning, Ministry of Finance, Ministry of Civil Service, and the newly-founded National Water Authority), (ii) heads of all the Departments of the Ministry of Agriculture, and (iii) representatives of the interested donors. The Director General of IDAS should be the ex-officio Secretary and the GTZ Team Leader of IDAS an ex-officio member. Others members should be coopted from time to time, as and when necessary.

in planning, release of funds, and evaluation. Price distortions against agriculture (e.g. wheat subsidies), difficulties in obtaining adequate credit, and intermediaries often profiting at the cost of the farmers, all these discourage private investment in agriculture.

3.2 Recommendations::

25. The allocation of funds to the agricultural sector should not be based solely on immediate economic benefits from it or its contribution to the national gross domestic product, especially (i) in view of the important role of agriculture in providing food, employment to a large majority of the population, and a more equitable distribution of income, and (ii) because of a relatively long gestation period between investment and flow of benefits in most agricultural projects.

26. Planning at all levels should include 'monitoring and evaluation' and participation of the target group. Clarity in rules and delegation of authority would expedite the decisions. The policy formulation must be done in coordination with the all the concerned ministries (e.g. Ministry of Planning, Ministry of Finance, and Ministry of Agriculture), and the implementation should be left to the Ministry of Agriculture. A mechanism for coordination between the Ministry of Civil Service and the Ministry of Agriculture should be set up to sort out the problems of staff placement.

27. It appears that,
27.1 in the short run, (i) a reduction in wheat subsidies and inflation, and (ii) elimination of import licenses, are likely to have a positive effect and increase in interest rates and oil prices a negative one, and
27.2 in the long-run, agriculture may stand to benefit, if the structural reform policies are accompanied by (i) encouragement of the private sector, (ii) protection of property rights, (iii) enactment of suitable anti-trust legislation, (iv) establishment and enforcement of quality standards for inputs and outputs, (v) establishment and execution of a clear policy for agricultural marketing system, (vi) an increase in investment in infrastructure, small dams, water harvesting and preservation techniques, (vii) improvement in access to the institutional

22.4 Setting priorities for the involvement of rural women in income generating activities; and improving their decision making capacities;

23. Improving the efficiency of the resources, presently available to the Ministry of Agriculture by, e.g.,
23.1 Delegating several of its present functions to the lower level field organization (principle of subsidiarity) and limiting its major functions to policy formulation, public infrastructure and legislation - including their drafting , passage, implementation, and control;
23.2 Revising procedures and allocation of public funds, primarily according to the criteria of sustainability of investment, by balancing the present budget and required performance with funds for operations and investment; and
23.3 Enhancing the skills, knowledge, and experience for the independent management of investment programs and their control.

3. National level:

3.1 Conclusions:

24. The economic reforms are likely to have positive as well as negative effects on the agricultural sector. The exact direction and magnitude of these impacts would depend on the formulation and execution of the right type of clearly defined, consistent and realistic policies. Inadequacy in both, the horizontal and vertical integration of ideas and plans, leads to inconsistent plans. Excessive centralization of planning, decision making, and fund allocation tends to result in unnecessary delays and often unrealistic and unimplementable decisions. Responsibilities for the use of resources affecting agriculture are sometimes dispersed over various ministries, rendering coordinated planning difficult. Often, project agreements are signed without sufficient discussions, or without the agreement of the key ministries responsible for planning and fund allocation. Bureaucratic procedures tend to be less transparent, difficult and time consuming. This results in the erosion of the value of funds on account of high inflation, and probably their leakage or diversion to non-intended uses. The absence of uniform guidelines to foreign donors for funding creates difficulties

2.2 Recommendations:

The concrete actions to make this sector more efficient would include, inter alia,

20. Giving top priority to limit the exploitation of ground water extraction by, e.g.,
20.1 Determining quantities of safe ground water extraction for each watershed, laying guide-lines and policies for inter- and intra-sectoral water allocation in consultation with the local community/association, and empowering it to enforce the same;
20.2. Making ground water extraction for irrigation purposes unattractive by appropriate price and import policies and legislative measures (with deterring/appropriate penalties for violation);
20.3 Analyzing the constraints faced by farmers in adopting improved rainfed agriculture, and accordingly setting action programs (targeted subsidies, encouraging self-help programs, etc.).

21. Creating the right policy environment for private sector by, e.g.,
21.1 Gradually withdrawing involvement of the public sector in production, in trade, and in selected services;
21.2 Correcting price distortions prevailing in agricultural inputs as well as products,;
21.3 Promoting small and medium scale enterprises for food processing and input supply; and
21.4 Improving marketing infrastructure for agricultural products.

22. Improving community organizational and resource management capacity by e.g.
22.1 Developing human resources in community organization and training for self-help;
22.2 Supporting farmer organizations , in organizing input supply and marketing; and
22.3 Extending standardized participatory communication and planning methods and target group-oriented monitoring and evaluation to ongoing development programs.

manner, and to link these results to the flow of funds in future. The involvement of the target group at various stages of the project would facilitate 'participative impact monitoring and evaluation' of such a project.

17.2 take into account the fact that the design and size of the project should be in line with the existing/potential management capabilities of those designated to run the project.

17.3 Already incorporate the considerations relating to the post-donor phase of the project.

18. As a matter of policy, once approved, the projects must be provided, on time, with agreed support in terms of funds, manpower, establishment, etc. for the stipulated period.

2. Sectoral level: (Agricultural sector)

2.1 Conclusions:

19. The sector is characterized by, among other things, (i) limited and generally overexploited and inefficiently used physical resource base (land and water), largely on account of lop-sided policies favoring ground-water-irrigated agriculture, (ii) distorted input-output, and output-output price structure, (iii) small and fragmented holdings, (iv) neglect of traditional methods of farming in the sectoral research and extension activities, and (v) introduction and promotion of technologies, often unsuited to the farmer's needs and resources. As a consequence, the production, productivity, and incomes in agriculture are low, making agriculture unsustainable and unattractive. In 1994, though agriculture employed more than 50% of the nation's labor force, yet contributed a meager 19% to the national gross domestic product. At the same time, huge wheat subsidies put a considerable burden on the national exchequer.

of the required technical and financial support after the withdrawal of the donors) must be taken well in time.

14. Projects, which after careful evaluation, seem to have neither an economic nor a social future, should be discontinued. However, care must be taken to ensure the gainful employment of The staff and infrastructure of these projects should be gainfully utilized for other projects/purposes. Therefore, when formulating a new project, the existing facilities, infrastructure and human resources, likely to be released from the closure of such existing projects should be duly kept in mind.

15. Suitable legislation to facilitate efficient execution of the projects should be passed and implemented. This is specially required in case of donor projects which, after these projects are handed over to the local authorities, tend to suffer from reduced supply of finances (due to a switch from budget chapter 5 to chapter 2), thereby threatening the sustainability of even hitherto seemingly good projects.

1.2.3 For new projects

16. Participation of the target group right from the preparatory phase of a project, taking into account its felt-needs and surrounding environment (physical, social, cultural, economic, etc.), absorptive capacity must be ensured. This participation would also impart, in the target group, a sense of responsibility in planning the project/program, and sharing in its investment, implementation, maintenance, and fair distribution of benefits. Care should be taken to ensure that the 'representatives' of the target group (whether individuals or collectives) are real, i.e. truly represent the interests of the target group.

17. A sound project design would
17.1 include 'monitoring and evaluation' units as an integral part of a project management, to serve primarily as a vehicle for planning and replanning. It should also help in pinpointing as to how much money has been spent so far in the project, for what purposes, and in which

through concerned Ministries (e.g. Ministries of Agriculture, Planning, and Finance), should be provided for.

9. The 'Principle of Subsidiarity' should be adopted. The tasks, which could be done with equal (or even greater) efficiency and at a lower cost in terms of the valuable human and financial resources, by the lower level organizations, should be delegated to these organizations by the controlling/higher level organization. Public sector projects should concentrate their energy on services like extension and research. Possibilities of privatization of production projects, with due regard to the safeguarding of the farmers from exploitation by private interests, should be considered.

10. Future research activities of projects should concentrate on the priorities of the target group for sustainable agriculture, e.g. rainfed agriculture, water harvesting and management, etc., giving due consideration to the traditional practices;

11. A sound institutional mechanism, which includes
(i) horizontal integration of various concerned Ministries (e.g., those of Agriculture, Planning, Finance, Civil Service) for all phases of a project viz. conceptualization, formulation, funding, implementation, monitoring and evaluation, and post-donor support phases, and
(ii) vertical integration within a Ministry, should be established

1.2.2 For on-going projects:

12. Projects, which are running efficiently and are still serving the felt-needs of the target groups, should be continued as per needs.

13. Projects which are well-staffed, still expected to significantly contribute to the needs of the target groups, and likely to have a positive real return on additional funds so as to become self-reliant within a stipulated/reasonable period of time, should be supported with additional funds for the relevant activities for a certain predetermined duration. Clear decisions regarding their future (continuas or otherwise

5.1 There are some (largely) successful (and sustainable) projects, which have (i) led to the creation of new and the improvements in the existing infrastructure, (ii) contributed significantly to the building up of human capital, (iii) provided inputs and extension support to the farmers, and (iv) introduced new technology suited to the needs and conditions of the farmers, thereby making a contribution to an augmentation in the rural incomes.

5.2 Major problems standing in the way of sustainability of projects are: (i) inadequate design, (ii) non-involvement of the intended target group in the planning and implementation, (iii) com-plete absence or inadequacy of funds even to barely maintain the valuable/expensive infrastructure established under the project, especially after the withdrawal of the donor support, (iv) delay in granting and disbursement of funds, (v) inefficient management, (vi) well-qualified yet underpaid staff, often asked to work on assignments not in line with its qualifications, and supported by meager operational budget, (vii) avoidable external interference., and (viii) lack of adequate inter- and intra-ministerial coordination. Monitoring and evaluation activity is either not built in or considered as a mechanism of control rather than an instrument for sound planning, replanning, and improvements in the project. Deficiencies in legislation regarding the possibility for a project to reinvest a part of its proceeds and price distortions to the disadvantage of the farmer have accentuated the aforesaid woes.

1.2 Recommendations:

1.2.1 For all projects:

6. Day-to-day planning, decision making, and implementation should be appropriately decentralized.

7. Efficient 'Monitoring and evaluation' should become an integral part of every project.

8. Autonomy in day-to-day running, yet periodical (once a year or in two years, depending on the design and life of the project) evaluation

already incurred, are wasted. What is even worse is that the opportunity returns, which would have accrued from alternative uses of these efforts and investment during this foregone period, have been irretrievably lost.

4. The Innovation Development in the Agricultural Sector (IDAS) Project, located at the Agricultural Research and Extension Authority in the Ministry of Agriculture and being executed in collaboration with the German Agency for Technical Cooperation (GTZ), organized, in cooperation with the Faculty of Agriculture of Sana'a University, a symposium-cum-workshop on this topical theme during 1. - 5.6.1996.

This symposium-cum-workshop was preceded by phases of preparations in Yemen and Germany. The five-day event, held in Sana'a, was conspicuous by the active participation and involvement of the decision-makers, administrators, project managers, academicians, donors, and international organizations. The program of the two-day symposium, along with the handouts, is given in the appendix 1, and general conclusions on the sustainability of Yemen's donor supported development projects in appendix 2. The results of the analysis and the recommendations, presented here, take into account the presentations and discussions in the two-day symposium followed by three-day workshop, the existing conditions/ policy environment, as well as the experiences with agricultural projects in Yemen, with a view to learning from these experiences. They form the basis of the ideas for the attention of the planners and policy makers, towards the attainment of the sustainability. These are dealt with at (i) the project-, (ii) the sector-, and (iii) the macro levels. However, understandably, conclusions and recommendations at various levels are closely linked to each other and should not be seen in isolation.

II. MAIN CONCLUSIONS AND RECOMMENDATIONS:

1. Project-level

1. 1 Conclusions:

5. The experience with agricultural projects is a mixed one.

REPORT ON THE CONCLUSIONS AND RECOMMENDATIONS OF THE

Symposium-cum- Workshop on

"The Impact of the Structural Adjustment Program on Agricultural Sector with Special Reference to the Sustainability of Project Investments"

PROFESSOR DR. RAMESH C. AGRAWAL, BERLIN, GERMANY

I. INTRODUCTION

1. Agriculture is an important sector of the national economy of Yemen in terms of employment, food provision, and water use. However, presently it is facing a number of problems, causing it to be stagnant in terms of production and employment, degrading in terms of natural resources, and less attractive in terms of returns on investments. In short, the sector is facing the problem of non-sustainability.

2. The national economy is itself undergoing a difficult period, suffering from declining rates of growth and incomes, relatively high rates of inflation and unemployment, mounting budget deficit, and widening gap in balance of payments. The Government of Yemen, in 1995, has embarked on a structural reform program to improve the situation.

3. Agricultural sector, along with other sectors of the economy, would also be constrained to execute its plans and policies, in accordance with the national budget cuts. How well is this sector able to cope with this changing situation, would depend on its ability (i) to utilize the existing available funds with greater efficiency, and (ii) to make itself productive (and hence lucrative) enough (a) to attract more investment, from the public and the private sector as well as foreign donors, and (b) to generate more employment opportunities in the rural areas. In other words, agricultural projects and programs have to strive for sustainability under structural adjustment programs. If sustainability can not be reached, the invaluable (and scarce) funds, efforts, and time,

PUBLICATION PROCEDURES

- Authors must submit two copies of the manuscript, and if possible, a copy on a 3 .5" diskette.

- Tables should be clear and typewritten on separate sheets of paer. Figures and other illustrative material must be in camera ready form. Both tables and figures should have captions, and their sources, if any, should be listed. Tables and figures should be numbered and grouped at the end of the article, and their placement in the text should be clearly indicated.

- References to source material are to be included in the text by using the Harvard (author/date) system. Examples: (Khan, 1985), Notes and references should be listed as separate sections at the end of the article.

- Footnotes should be marked clearly in the text at a point of punctuation and listed consecutively at the end of the article, followed by the list of references.

- Articles should be sent directly to the Managing Editor.

- Articles will be sent to three referees with strong credentiala in the subject area. An assessment from the referees is expected within a two month period.

Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not necessarily reflect those of the Editorial Board or the publisher

PUBLICATION PROCEDURES

1- The Journal publishes original research papers in both Arabic and English in the fields of education, management, economics, political science and other social sciences. Submission of a paper is taken to imply that it has not been previously published, or is not being considered for publication elsewhere.

2- The Journal welcomes book reviews in Arabic and English. The book to be reviewed should have been published within the last three years. The review should not exceed 5 pages of A4. The full title, author, number of pages, publisher, place and date of publication, should be quoted. There are no footnotes, and any reference should be incorporated in the text.

3- The Journal will also publish academic discussions in of articles published in this journal or elsewhere, as well as reports of ongoing research. Reports about academic conferences and symposia in all fields of the social sciences are also welcome.

4- The Journal welcomes summaries of dissertations which have been accepted toward higher degrees in the social sciences, provided that the summary is prepared by the author himself.

5- The author is requested to submit a C. V. and brief biographical note, together with a correspondence address including a contact fax and telephone number.

MANUSCRIPT PREPARATION

- Articles should not exceed 40 pages (about 10,000 words). Manuscripts, should be typed on A4 paper on one side of the paper only with generous, margins. All typing (text, references, footnotes, tables) is to be doublespaced. Contributions should follow the style of the Journal as close as possible.

JOURNAL OF

SOCIAL STUDIES

An Academic Biannual Journal
Published by University of Science & Technology

Vol. 1, No. 1, Jan - June 1996

EDITOR: DR. DAWOOD A. AL-HIDABI

MANAGING EDITOR: DR. MUTAHAR A. AL-ABBASI

ADVISORY BOARD
PROF. DR. ABDULAZIZ AL-MAKALEH
PROF. DR. ABDULRAHMAN AL-SHOGA'A
PROF. DR. ABDULWAHED AL-ZENDANI
PROF. DR. ABDELRAHMAN A- ABDRABOU
PROF. DR. HASAN AL-AHDAL
PROF. DR. ABDULAZIZ AL-SAGAF

Address all correspondence to the Editor
Journal of Social Studies, University of Science and Technology
P. O. Box 15201, - Yemen, Tel. 234517/8, Fax 234519